محددات التفاوت في توزيع الدخل في مصر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة: دراسة مقارنة بين الريف والحضر

د. حنان محمود سيد عجبو

مدرس بقسم الاقتصاد
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة
جمهورية مصر العربية

الملخص

تعتبر قضية تخفيف وطأة الفقر عن الفقراء ومحدودي الدخل من أهم القضايا في أجندة صانع القرار، وذلك لما لتلك القضية من أبعاد اقتصادية واجتماعية هامة. ويتطلب تحقيق هذا الهدف اتباع مزيج من سياسات النمو والتوزيع الخاصة بكل دولة. ولذا تهدف الدراسة إلى تحليل التغيرات في نمط الإنفاق الاستهلاكي في الريف والحضر في مصر خلال الفترة (2010/2011-2012/2013-2015/2016). وتقدير مؤشرات الفقر، بالإضافة إلى تحليل محددات التفاوت في توزيع الدخل والكشف عن وجود تكامل مشترك باستخدام منهج الحدود بين معامل جيني و أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة.

الكلمات المفتاحية: *الفقر، التفاوت في توزيع الدخل، معامل جيني، نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة - نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد.*

المقدمة

يُعتبر الفقر إحدى المشكلات الرئيسة في مصر والعديد من دول العالم، باعتباره أحد أهم معوقات التنمية، لذا يحتل القضاء على الفقر أولولية أساسية في اهتمامات متخذي القرارات وصانعي السياسات في مصر. وتسعى الحكومة المصرية خلال هذه المرحلة إلى اتخاذ مجموعة من التدابير الجادة نحو تنمية الريف المصري ومواجهة الفقر. ويعتبر الفقر مفهوم متعدد الأبعاد (Alkire, S., Roche, J. and Vaz, A., 2017) (Pasha, A., 2017) (Baker, J. L. & Gadgil, G., 2017) وقد تعددت تعاريف الفقر وطرق قياسه، فهناك من يأخذ بمستوى المعيشة، وبالحاجات الأساسية كمعايير أساسية في تعريف الفقر وقياسه، وعرفه البنك الدولي بأنه «عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة»، ولذلك اعتمدت المحاولات الأولى لقياس الفقر على مؤشرات مستوى المعيشة وكان في مقدمتها دخل الأسرة، ولتلافى ما به من قصور تم استخدام مؤشرات أخرى بديلة (منها: إجمالي الإنفاق الاستهلاكي، نسبة الإنفاق على المواد الغذائية، مؤشرات التغذية لقياس مستوى المعيشة والى تتمثل في حصة الفرد من السعرات الحرارية).

كما عرفه بأنه «حالة الحرمان المادي الذي تتجلى أهم مظاهره في انخفاض استهلاك الغذاء، وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي والوضع السكني والحرمان من تملك السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى، وفقدان الاحتياطي أو الضمان لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات» (World Bank, 2000)، (أسامة، 2014)، (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2010). لذا الهدف الأساسي لكل المجتمعات على اختلاف أنظمتها الاقتصادية

* تم استلام البحث في يناير 2018، وقبل للنشر في يوليو 2018، وتم نشره في ديسمبر 2020.

© المنظمة العربية للتنمية الإدارية - جامعة الدول العربية، 2020، ص ص 3- 32، (معرف الوثائق الرقمي): DOI: 10.21608/aja.2020.130557

والسياسية هو رفع مستوى معيشة أفراد المجتمع عن طريق رفع معدلات النمو الاقتصادي وتوزيع ثماره بالشكل العادل إلى أقصى حد ممكن، وفى ظل انتشار ظاهرة التفاوت فلابد من تدخل الحكومة للحد من تلك الظاهرة ومحاولة تقليل الفارق بين طبقات المجتمع عن طريق السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

قيمة الدراسة

تبرز قيمة الدراسة من خلال تحليل التغيرات في نمط الإنفاق الاستهلاكي في الريف والحضر من خلال مقارنة الإنفاق والاستهلاك خلال الفترة (2016/2015-2013/2012-2011/2010) وتقدير مؤشرات الفقر في الريف والحضر في مصر بالاعتماد على منحنيات لورنز، كما تبرز أهمية الدراسة في تحليل توزيع الدخل باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية.

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على أسلوب التحليل الوصفي والكمي لدراسة ومقارنة الأهمية النسبية لبنود الإنفاق خلال فترات الدراسة، كما تم استخدام الأساليب الإحصائية، والرسم البياني لقياس العدالة في توزيع الدخول والإنفاق، وذلك من خلال استخدام منحنى لورنز ومعامل جيني وفجوة الفقر، واعتمد الباحث على بيانات بحوث الدخل والإنفاق والاستهلاك من جهاز التعبئة العامة والإحصاء.

كما سيتم استخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة Autoregressive Distributed Lags Model (ARDL) التي طورها (Pesaran et al.,1999, 2001) للكشف عن وجود علاقة توازنية (تكامل مشترك) بين المتغيرات موضع الدراسة، وهذا الأسلوب مستند لتقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد Unrestricted Error Correction Model (UECM) بالاعتماد على "طريقة اختبار الحدود" Bound Test Approach ويتميز هذا الأسلوب: (Nkoro & Kelvin, 2016) بإنه لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها ولكن الشرط الوحيد لتطبيق هذا النموذج هو أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية (Abu Hatab and Nsabinmana, 2016)(Naiya and Manap, 2013)، كما أن هذا النموذج يتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة (Nkoro and Kelvin, 2016) مقارنة بالطرق الأخرى المعتادة في اختبار التكامل المشترك مثل طريقة انجل -جرانجر (Engle and Granger, 1987) ذات المرحلتين أو اختبار التكامل المشترك لجوهانسن Johansen Cointegration Test في إطار نموذج Vector Autoregresssion(VAR) (Johansen, 1988) (Rao, 2016)، كما يساعد نموذج (ARDL) على تحديد العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في الآمدين القصير والطويل (Al-Mulal; Solarin and Ozturk, 2016)

ويتضمن اختبار نموذج (ARDL) اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، و لذلك نقوم بحساب إحصائية(F) من خلال (Wald test)حيث يتم اختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (غياب علاقة توازنية طويلة الأجل)(Tiwari; Shahbaz and Islam, 2013)

$$H_0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = \beta_5 = \beta_6 = \beta_7 = \beta_8 = 0$$

مقابل الفرض البديل بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين متغيرات النموذج:

$$H_1: \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq \beta_4 \neq \beta_5 \neq \beta_6 \neq \beta_7 \neq \beta_8 \neq 0$$

وهناك قيمتين حرجتين لإحصاء هذا الاختبار، قيمة الحد الأدنى وتفترض أن كل المتغيرات مستقرة في قيمتها الأصلية، بمعنى أنها متكاملة من الرتبة صفر أي I(0)، وقيمة الحد الأعلى وتفترض أن المتغيرات مستقرة في الفروق الأولى لقيمتها بمعنى إنها متكاملة من الرتبة واحد أي I(1). ويكون القرار بثلاث حالات (Idenyi, et al., 2017; Pesaran et al., 2001)

1- فإذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى لقيمة F الجدولية فسوف يتم رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات
2- إذا كانت قيمة F المحسوبة أقل من قيمة الحد الأدنى لقيمة F الجدولية فسوف يتم قبول فرضية العدم

القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات

3- و إذا كانت قيمة F المحسوبة تقع بين قيم الحدين الأدنى والأعلى لقيمة F الجدولية، لا يمكن اتخاذ قرار لتحديد عما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه.

ويجب ملاحظة أنه إذا كانت كل المتغيرات متكاملة من الرتبة واحد فسوف يكون القرار الذي يتم اتخاذه على أساس مقارنة F المحسوبة بالقيمة الجدولية للحد الأعلى وبالمثل إذا كانت كل المتغيرات متكاملة من الرتبة صفر، فإن هذا القرار سوف يتم اتخاذه على أساس مقارنة F المحسوبة بالقيمة الجدولية للحد الأدنى.

نموذج الدراسة

$$\Delta \ln GINI_t = \alpha + \beta_1 \ln GINI_{t-1} + \beta_2 \ln TR_{t-1} + \beta_3 \ln INF_{t-1} + \beta_4 \ln G_{t-1} +$$

$$\beta_5 \ln GCF_{t-1} + \beta_6 \ln GDP_{t-1} + \beta_7 \ln POP_{t-1} + \beta_8 \ln UNEMP_{t-1} + \sum_{i=1}^{q1} \gamma_1 \Delta \ln TR_{t-i}$$

$$+ \sum_{i=1}^{q2} \gamma_2 \Delta \ln INF_{t-i} + \sum_{i=1}^{q3} \gamma_3 \Delta \ln G_{t-i} + \sum_{i=1}^{q4} \gamma_4 \Delta \ln GCF_{t-i} + \sum_{i=1}^{q5} \gamma_5 \Delta \ln GDP_{t-i}$$

$$+ \sum_{i=1}^{q6} \gamma_6 \Delta \ln POP_{t-i} + \sum_{i=1}^{q7} \gamma_7 \Delta \ln UNEMP_{t-i} + \sum_{i=1}^{q} \gamma_8 \Delta \ln GINI_{t-i} + \varepsilon_t$$

حيث أن:

GINI	معامل جيني كمؤشر (Proxy) لعدم العدالة في توزيع الدخل.
TR	نسبة الصادرات والواردات إلى الناتج المحلى الإجمالي كمؤشر (Proxy) للانفتاح التجاري
INF	معدل التضخم
G	نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلى الإجمالي
GCF	نسبة إجمالي التكوين الرأسمالي من الناتج المحلى الإجمالي
GDP	معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي
POP	معدل نمو السكان
UNEMP	معدل البطالة

فروض الدراسة

1- يؤدى تقليل التفاوت في توزيع الدخل إلى تقليل نسب الفقر.

2- عدالة توزيع الدخل شرط ضروري لحدوث النمو الاقتصادي.

خطة الدراسة

وتنقسم الدراسة إلى خمس أجزاء بالإضافة إلى المقدمة والنتائج، حيث يتناول الجزء الأول الأهمية النسبية لمتوسط الإنفاق السنوي للأسرة بالجنيه طبقاً لمجموعات الإنفاق الرئيسة في الريف والحضر، ويهتم الجزء الثاني بدراسة الأهمية النسبية لمتوسط الإنفاق السنوي للأسرة بالجنيه طبقًا للمجموعات الغذائية الرئيسة، بينما يتناول الجزء الثالث والرابع كل من المؤشرات الدخلية للفقر ومقاييس التفاوت في توزيع الدخل، في حين يعرض الجزء الخامس والأخير نتائج النموذج المقدر.

الدراسات السابقة

تعددت الدراسات التطبيقية التي تناولت التفاوت في توزيع الدخل في دول العالم المختلفة ومنها مصر. فقد أشارت دراسة **(Naiya & Abdul Manap, 2013)** إلى وجود علاقة بين الفقر وعدم العدالة في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في نيجريا في كل من المدى القصير والطويل باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، كما

أكدت نتائج الدراسة على إن انخفاض عدم المساواة في توزيع الدخل تؤدى بالضرورة إلى تخفيض معدلات الفقر. وكذلك توصلت **دراسة (Islam, 2017)** لنفس النتائج باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة في اليابان.

بينما ركزت **دراسة (Satti, et al., 2015)** على تأثير الانفتاح الاقتصادي على التفاوت في توزيع الدخل في كازاخستان، وأكدت نتائج الدراسة على أن الانفتاح الاقتصادي يؤدى إلى زيادة التفاوت في توزيع الدخل. واتفقت نتائج **دراسة (Das, 2012)** مع دراسة (Satti, et al., 2015) في إن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي يؤدى إلى زيادة التفاوت في توزيع الدخل.

وكذلك أهتمت **دراسة (Chaudhry & Imran, 2013)** بتحليل العلاقة بين تحرير التجارة وعدم العدالة في توزيع الدخل في باكستان، وأكدت نتائج الدراسة على التأثير إيجابي لتحرير التجارة على تقليل التفاوت في توزيع الدخل في الأجل الطويل. وأكدت **دراسة (Tiwari; Shahbaz and Islam, 2013)** على أهمية تنمية القطاع المالي في تقليل التفاوت في توزيع الدخل بين الريف والحضر في الهند باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة. بينما ركزت **دراسة كل من (Albanesi, 2007) (Neaime & Gaysset, 2017)** على تحليل العلاقة بين التضخم، النمو السكاني، والتفاوت في توزيع الدخل.

وركزت **دراسة (البشير وهيبة)** على تحليل العلاقة بين توزيع الدخل، النمو الاقتصادي والفقر في الدول العربية، وأكدت على إن النمو الاقتصادي وحده غير كافي لتقليل حدة الفقر، فزيادة معدلات النمو الاقتصادي لا تؤدى حتمًا إلى تحسن في وضع الفقراء، خاصة إذا أدى النمو الاقتصادي إلى إعادة توزيع الدخل في غير صالح الفقراء. وقامت **دراسة (بن جلول، 2015)** بتحليل محددات الفقر في الجزائر باستعمال نموذج متجه الانحدار الذاتي خلال الفترة (1980-2014)، وأوضحت الدراسة أن متغير التضخم والنمو السكاني هما أهم محددات الفقر في المدى القصير والطويل.

وهناك العديد من الدراسات التي أهتمت بدراسة أوضاع الفقراء في مصر، فقد ركزت دراسة مركز دعم واتخاذ القرار عامي 2006، 2010 على خصائص الفقراء في مصر باستخدام مقياس نسبى للفقر وهو (مؤشر الثروة). وخلصت الدراسة إلى إن أهم السياسات التي من شأنها المساعدة في تخفيض حدة الفقر: الاهتمام بإصلاح التعليم، المزيد من الاهتمام بالمناطق الريفية، وزيادة دور القطاع الخاص. وقامت **دراسة (أحمد،2007)** بتحليل التفاوت بين محافظات مصرفي عدالة توزيع الدخل ومستويات الفقر، وأظهرت الدراسة أن هناك توزيع غير متوازن للفقراء بين الأقاليم المختلفة، حيث وجد إن معدلات الفقر في المناطق الريفية أعلى منها في المناطق الحضرية.

واهتمت **دراسة (Kheir-El-Din & El-Laithy, 2006)** بتحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل في مصر، وعلى الرغم من تحقيق نمو في الناتج المحلى الإجمالي خلال فترة الدراسة (1991/1990: 2005/2004) إلا إن ذلك لم ينعكس في صورة تحسن في توزيع الدخل وانخفاض معدلات الفقر. وكذلك **دراسة (توفيق، 2015)** أهتمت بتحليل العلاقة بين عدالة توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في مصر، وأكدت نتائج الدراسة على إن ارتفاع معامل جيني أو انخفاضه لا يؤثر على الناتج المحلى الإجمالي تبعًا للنموذج المقدر حيث تشير نتائجه إلى عدم معنوية هذا المتغير مع الناتج المحلى الإجمالي. ولذا ستهتم هذه الدراسة بتحليل محددات التفاوت في توزيع الدخل في مصر ولكن باستخدام منهج جديد وهو نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة.

نتائج الدراسة

أولًا - الأهمية النسبية لمتوسط الإنفاق السنوي للأسرة بالجنيه طبقًا لمجموعات الإنفاق الرئيسة

يتبين من جدول (1) أن الإنفاق السنوي للأسرة على السلع الغذائية لفترات الدراسة الثلاث، بلغت في الريف8381.9، 12376.5، 9511.7 جنيها يمثل نحو45.6%، 42.1%، 39.3% من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي للأسرة على الترتيب. كما بلغت في الحضر9503.5، 10222.4، 12940.5 جنيها يمثل نحو36%، 34.3%، 30.2% من إجمالي الإنفاق

الاستهلاكي للأسرة. ويوضح ذلك انخفاض الأهمية النسبية للإنفاق على السلع الغذائية من عام لأخر خلال الفترات الثلاث، كما نلاحظ أيضاً انخفاض الأهمية النسبية للإنفاق على السلع الغذائية للحضر عن الريف.

كما يوضح الجدول (1) أن أعلى نسبة إنفاق للأسرة في كل من الريف والحضر على مجموعة الطعام والشراب، يليه الإنفاق على المسكن ومستلزماته، ثم الإنفاق على الخدمات والرعاية الصحية، وأقل نسبة إنفاق على الثقافة والترفيه، يليه نسبة الإنفاق على الاتصالات. في حين ترتفع نسبة الإنفاق على الدخان، الملابس والأقمشة والأثاث والتجهيزات بالريف عن الحضر وبالعكس فقد ارتفعت نسبة الإنفاق على باقي بنود الإنفاق بالحضر عن الريف مثل نسبة الإنفاق على المسكن ومستلزماته والانتقالات والنقل والاتصالات والتعليم والثقافة الترفيه والمطاعم الفنادق. كما يلاحظ انخفاض متوسط الإنفاق الاستهلاكي للأسر في الريف عنها في الحضر.

جدول رقم (1)

الأهمية النسبية لمتوسط الإنفاق السنوي للأسرة بالجنيه طبقاً لمجموعات الإنفاق الرئيسة في الريف والحضر

البيان	الريف						الحضر					
	2011/2010		2013/2012		2016/2015		2011/2010		2013/2012		2016/2015	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الطعام والشراب (السلع الغذائية)	8381.9	45.6	9511.7	42.1	12376.5	39.3	9503.5	36.0	10222.4	34.3	12940.5	30.2
المشروبات الكحولية والدخان	707	3.8	999.9	4.4	1552.7	4.9	817.7	3.1	1140.7	3.8	1923.2	4.5
الملابس والأحذية	1029.3	5.6	1335.8	5.9	1933.3	6.1	1342.5	5.1	1516	5.1	2235.2	5.2
المسكن ومستلزماته	3157.3	17.2	3877	17.1	5022.2	15.9	5018.4	19.0	5800.3	19.5	8096.5	18.9
الأثاث والتجهيزات	711.9	3.9	949.6	4.2	1328.8	4.2	1064.3	4.0	1223.9	4.1	1695.4	4.0
الخدمات والرعاية الصحية	1539.1	8.4	2197.1	9.7	3166.4	10.1	2147.7	8.1	2687.5	9.0	4290.1	10.0
الانتقالات والنقل	704.3	3.8	951.7	4.2	1635.5	5.2	1766.8	6.7	1869.5	6.3	3128.7	7.3
الاتصالات	360.7	2.0	414.5	1.8	621.6	2.0	792.7	3.0	824.8	2.8	1240.9	2.9
الثقافة والترفيه	287	1.6	415.3	1.8	615.3	2.0	721.1	2.7	665.6	2.2	924.2	2.2
التعليم	411.8	2.2	584.3	2.6	1040	3.3	1436.2	5.4	1638.2	5.5	2609	6.1
المطاعم والفنادق	592.9	3.2	703.6	3.1	1023.5	3.2	1010.3	3.8	1234.6	4.1	2010.5	4.7
السلع والخدمات المتنوعة	512.1	2.8	677.5	3.0	1184.8	3.8	804.5	3.0	955.3	3.2	1697.1	4.0
جملة السلع غير الغذائية	10013.4	54.4	13106.3	57.9	19124.1	60.7	16922.2	64	19556.4	65.7	29850.8	69.8
جملة الإنفاق الاستهلاكي الفعلي *	18395.3	100	22618	100	31500.6	100	26425.7	100	29778.8	100	42791.3	100

*الاستهلاك الفعلي: يتضمن إجمالي الإنفاق الاستهلاكي+إجمالي التحويلات العينية

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك 2010/ 2011، 2012/2013، 2015/2016

ثانيًا - الأهمية النسبية لمتوسط الإنفاق السنوي للأسرة بالجنيه طبقًا للمجموعات الغذائية الرئيسة

يوضح الجدول (2) التغيرات في الأهمية النسبية لمتوسط الإنفاق السنوي للأسرة بالجنيه طبقًا للمجموعات الغذائية الرئيسة في الريف والحضر خلال فترة الدراسة، ونجد إنها منقسمة لثلاث مجموعات:

المجموعة الأولى

مجموعة ارتفعت الأهمية النسبية لها بشكل عام خلال فترات الدراسة الثلاث وشملت كل من اللحوم، الألبان والجبن والبيض، المشروبات غير الكحولية، ومجموعة المنتجات الغذائية الأخرى، حيث ارتفعت نسبة استهلاك اللحوم في الريف من حوالى28.9% ثم إلى29.1% لتصل لحوالى29.6%. وكذلك ارتفعت في الحضر من نحو 28.9% ثم إلى29.5% لتصل لحوالى30.1%. أما مجموعة الألبان والجُبن والبيض، فقد ارتفعت الأهمية النسبية لها في الريف من حوالى10.8%

ثم إلى11.5% لتصل لحوالى12.1%. وكذلك ارتفعت في الحضر من نحو 14.2% ثم إلى15% لتصل لحوالى15.5% وبالنسبة للمشروبات غير الكحولية فقد ارتفعت الأهمية النسبية لها في الريف من حوالى3% ثم إلى3.4%. وكذلك ارتفعت في الحضر من نحو 3.4% ثم إلى4% لتصل لحوالى4.1%. وأما مجموعة المنتجات الغذائية الأخرى فقد ارتفعت الأهمية النسبية لها في الريف من حوالى1.6% ثم إلى1.7% لتصل لحوالى2%. وكذلك ارتفعت في الحضر من نحو 1.8% ثم إلى1.9% لتصل لحوالى2%.

وهناك مجموعات ارتفعت أهميتها النسبية في الريف فقط وتشمل مجموعة الأسماك حيث ارتفعت من نحو5.8% ثم إلى 6.1% لتصل إلى 6.2%.

جدول رقم (2)

الأهمية النسبية لمتوسط الإنفاق السنوي للأسرة بالجنيه طبقًا للمجموعات الغذائية الرئيسة في ريف وحضر مصر

البيان	الريف						الحضر					
	2011/2010		2013/2012		2016/2015		2011/2010		2013/2012		2016/2015	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الطعام والشراب (السلع الغذائية)	8381.9	100	9511.7	100	12376.5	100	9503.5	100	10222.4	100	12940.5	100
الحبوب والخبز	1305.5	15.6	1426	15.0	1446.5	11.7	1140.3	12.0	1185.5	11.6	1384.6	10.7
اللحوم	2422	28.9	2772.5	29.1	3658.6	29.6	2747.3	28.9	3017.3	29.5	3898.1	30.1
الأسماك	488	5.8	581.5	6.1	767.9	6.2	693.9	7.3	765.3	7.5	926.3	7.2
الألبان والجبن والبيض	905.2	10.8	1097.1	11.5	1496.2	12.1	1348.9	14.2	1535	15.0	2011.3	15.5
الزيوت والدهون	617.5	7.4	676.3	7.1	1087.4	8.8	621	6.5	623.4	6.1	879	6.8
الفاكهة	541.3	6.5	649.1	6.8	776.9	6.3	683.3	7.2	732.8	7.2	839.5	6.5
الخضر	1356.5	16.2	1474.6	15	1853.7	15.0	1362.2	14.3	1377.2	13.5	1636.7	12.6
السكر والأغذية السكرية	362.9	4.3	352.3	3.7	619	5.0	407	4.3	386.8	3.8	573.7	4.4
المنتجات الغذائية الأخرى	131.6	1.6	162.3	1.7	251.4	2.0	172	1.8	194.7	1.9	256.8	2.0
المشروبات غير الكحولية	250.4	3.0	319.7	3.4	418.8	3.4	327.2	3.4	404.4	4.0	524.4	4.1

المصدر:الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك 2010/ 2011، 2012/2013،2015/2016

المجموعة الثانية

مجموعات انخفضت أهميتها النسبية وتشمل مجموعة الحبوب والخبز، والخضر حيث انخفضت الأهمية النسبية لمجموعة الحبوب والخبز في الريف من حوالى15.6% إلى نحو11.7%. وكذلك انخفضت في الحضر من نحو 12% ثم إلى 11.6% لتصل لحوالى10.7%. أما مجموعة الخضر فقد انخفضت الأهمية النسبية لها في الريف من حوالى 16.2% إلى 15%. وكذلك انخفضت في الحضر من نحو 14.3% ثم إلى13.5% لتصل لحوالى 12.6%.

المجموعة الثالثة:

مجموعات متذبذبة في الأهمية النسبية في كل من الريف الحضر، وتشمل كل من الزيوت والدهون، حيث بلغت أهميتها النسبية في الريف نحو7.4%،7.1%،8.8% كما بلغت في الحضر حوالى 6.5%،6.1%،6.8%، مجموعة السكر والأغذية السكرية، حيث بلغت أهميتها النسبية في الريف نحو4.3%،3.7%،5% كما بلعت في الحضر حوالى4.3%،3.8%،4.4%، ومجموعة الفاكهة حيث بلغت أهميتها النسبية في الريف نحو 6.5%،6.8%،6.3% كما بلعت في الحضر حوالى 7.2%،7.2%،6.5%.

كما نلاحظ اختلاف نمط استهلاك السلع الغذائية في كل من الريف والحضر، حيث يرتفع استهلاك كل الألبان والجبن والبيض، الأسماك، والفاكهة بالحضر مقارنة بالريف، بينما يرتفع استهلاك الخضر والحبوب والزيوت في الريف عن الحضر. ويرتفع استهلاك اللحوم في كل من الريف والحضر وتحتل المرتبة الأولى في استهلاك السلع الغذائية.

ثالثًا - المؤشرات الدخلية للفقر (مقاييس الفقر)

يستخدم خط الفقر للتمييز بين الفقراء وغير الفقراء، لذا لا يعكس مدى جسامة مشكلة الفقر من حيث عدد الفقراء أو من حيث الفجوة التي تفصلهم عن خط الفقر ودرجة التفاوت في شدة فقرهم، غير أنه يمكن اعتماد خط الفقر كأساس لاستخلاص عديد من المؤشرات التي تعكس أوجه مختلفة لمشكلة الفقر. وهناك ثلاثة مؤشرات من أهم وأشهر مؤشرات الفقر- الأكثر شيوعًا بالأدبيات التطبيقية - والتي تعكس أوجه الفقر المختلفة من حيث مدى تفشى الفقر Incidence وعمق الفقر Intensity وشدة الفقر Severity هذه المؤشرات الثلاث (Kheir-El-Din & El-Laithy, 2006) كالتالي:

1- مؤشر نسبة الفقر Headcount Index: ويقيس هذا المؤشر الأهمية النسبية للفقراء في المجتمع أي مدى جسامة الفقر. وهو من أكثر مؤشرات الفقر شيوعاً واستخداماً مع أنه لا يعكس الميزتان المطلوبتان في مؤشرات الفقر (خاصية الاطراد وخاصية التحويلات[*2]). ويتم حساب مؤشر نسبة الفقر كالآتي: (Foster et al., 2013)

$$H = (q / n)100$$

حيث: H مؤشر نسبة الفقر، q عدد الأسر أو الأفراد تحت خط الفقر، n إجمالي عدد الأسر أوالأفراد في المجتمع.

2- **مؤشر فجوة الفقر Poverty Gap :** ويقيس هذا المؤشر عمق الفقر، بمعنى أخر يقيس حجم الفجوة الإجمالية الموجودة بين دخول أو إنفاق الفقراء الحقيقي والإنفاق المطابق لخط فقرهم. وعامة تعرف فجوة الفقر بأنها مقدار الإنفاق اللازم للخروج من حالة الفقر إلى مستوى خط الفقر المحدد، ويمكن حسابه بشكل مطلق بالوحدات النقدية باعتباره يساوي إجمالي المبلغ المطلوب لرفع مستويات استهلاك الفقراء إلى مستوى خط الفقر. ولأغراض المقارنة يمكن حسابها كنسبة مئوية من القيمة الكلية لاستهلاك جميع الأسر عندما يكون مستوى استهلاك كل أسرة مساوياً لخط الفقر باعتباره يساوي إجمالي المبلغ (الدخل) المطلوب لرفع مستويات استهلاك الفقراء كافة إلى مستوى خط الفقر، وذلك بطرح دخل أو إنفاق كل أسرة فقيرة فقراً مطلقاً من مقدار خط فقرها المطلق وجمع الفروقات الناتجة لجميع هذه الأسر، ويمكن حساب فجوة الفقر بالصيغة التالية (Kattumannil, 2014):

$$PG = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{q}[(Z - Y_i) / Z]100$$

حيث إن Z تمثل خط الفقر، Y_i دخل الفقير وأن N إجمالي عدد الأسر أو الأفراد.

يشير الجدول (3) أن نسبة الفقراء (السكان تحت خط الفقر) على مستوى الجمهورية بلغت 25.2% عام 2011/2010، وارتفعت إلى 26.3% عام 2013/2012 مقابل 27.8% عام 2016/2015. وشهدت الفترة زيادة في نسبة الفقر المدقع، حيث بلغت 4.8% عام 2011/2010، واستمرت في الانخفاض حتى وصلت إلى نحو 4.4% عام 2013/2012 لكن عاودت الارتفاع عام 2016/2015 لتصل إلى 5.3% من السكان. وهذا يعنى أن نحو 5.3% من الأفراد يقل إنفاقهم السنوي عن 3900 جنيه ولا يستطيعون الحصول على متطلباتهم الأساسية

جدول رقم (3)
مؤشرات الفقر المقدرة للأسر الريفية والحضرية في مصر

البيان	2010/ 2011	2012/ 2013	2015/ 2016
% الفقراء وفقاً لمقياس الفقر القومى	25.2	26.3	27.8
نسبة الفقراء وفقاً لمقياس الفقر المدقع	4.8	4.4	5.3
خط الفقر المدقع ألف جنيه *	2.1	2.6	3.9
خط الفقر القومى ألف جنيه** ألف جنيه**	3.1	3.9	5.8
فجوة الفقر (3.2 $)%	5.6	4.5	3

***خط الفقر المدقع** (Abject Poverty): عدم القدرة على الإنفاق للحصول على الغذاء فقط (تكلفة البقاء على قيد الحياة).

****خط الفقر القومى أو المطلق** (Absolute Poverty): تكلفة الحصول على السلع والخدمات الأساسية للفرد /الأسرة. والحاجات الأساسية للإنسان (Basic Human Needs): هي عبارة عن السلع الغذائية وغير الغذائية اللازمة للإنسان بحيث يبقى حياً وتحفظ كرامته الإنسانية وتحقق قدرته على مزاولة نشاطاته الاعتيادية بصورة مقبولة.

2 خاصية الاطراد Monotonicity Axiom: تعنى عندما ينخفض مستوى دخل أحد الفقراء – مع ثبات العوامل الأخرى - فإن مقياس الفقر سيرتفع.
وخاصية التحويل Transfer Axiom: تعنى عندما يتم تحويل جزء من إنفاق شخص فقير إلى شخص آخر
أقل فقرًا – مع ثبات العوامل الأخرى - فإن مقياس الفقر سيرتفع. و بالعكس فإن مقياس الفقر سينخفض إذا تم تحويل جزء من إنفاق شخص فقير إلى شخص آخر أكثر فقرًا.

الدنيا من الغذاء، كما أن هناك نحو 27.8% من الأفراد عام 2016/2015 يقل إجمالي إنفاقهم السنوي عن 5800 جنيه ولا يستطيعون الحصول على متطلباتهم الأساسية الدنيا من السلع الغذائية وغير الغذائية. وبالنسبة لمؤشر فجوة الفقر فيُلاحظ من الجدول (3) انخفاض فجوة الفقر من 5.6% عام 2011/2010إلى 3% عام 2016/2015.

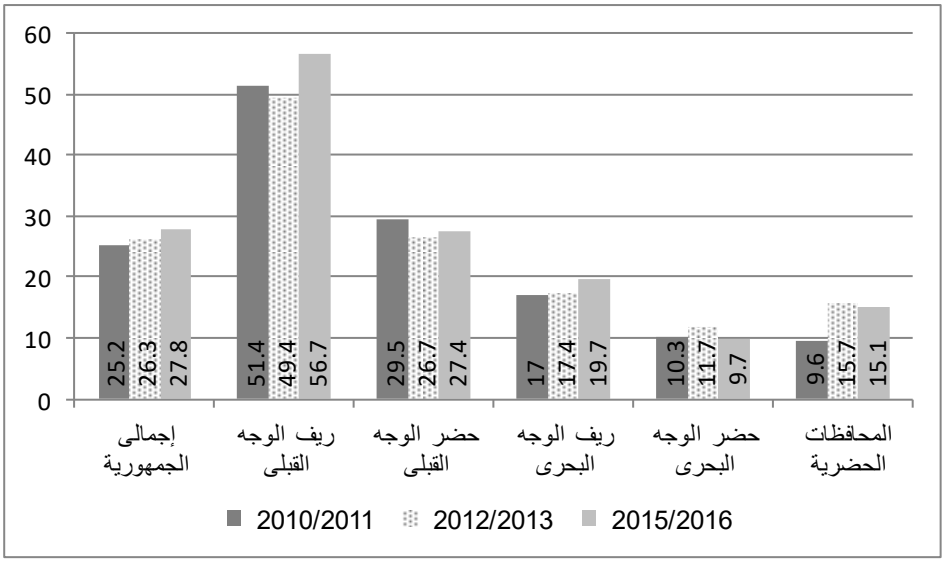

المصدر:جهاز التعبئة العامة والإحصاء

شكل(1) نسبة الفقراء وفقًا لأقاليم الجمهورية خلال الفترة (2016/2015-2013/2012-2011/2010)

يبين الشكل(1) أن 57% من سكان ريف الوجه القبلي لا يستطيعون الوفاء باحتياجهم الأساسية مقابل 19.7% بريف الوجه البحري، 27.4% في حضر الوجه القبلي عام 2016/2015 وبالتالي نجد أن أقاليم الوجه القبلي أكثر فقرًا من أقاليم الوجه البحري. كما يبين نفس الشكل أن حضر وريف الوجه القبلي وريف الوجه البحري شهد ارتفاعًا في مستويات الفقر عامي 2013/2012، 2016/2015، بينما شهدت المحافظات الحضرية وحضر الوجه البحري انخفاضًا في مستويات الفقر في نفس الفترة.

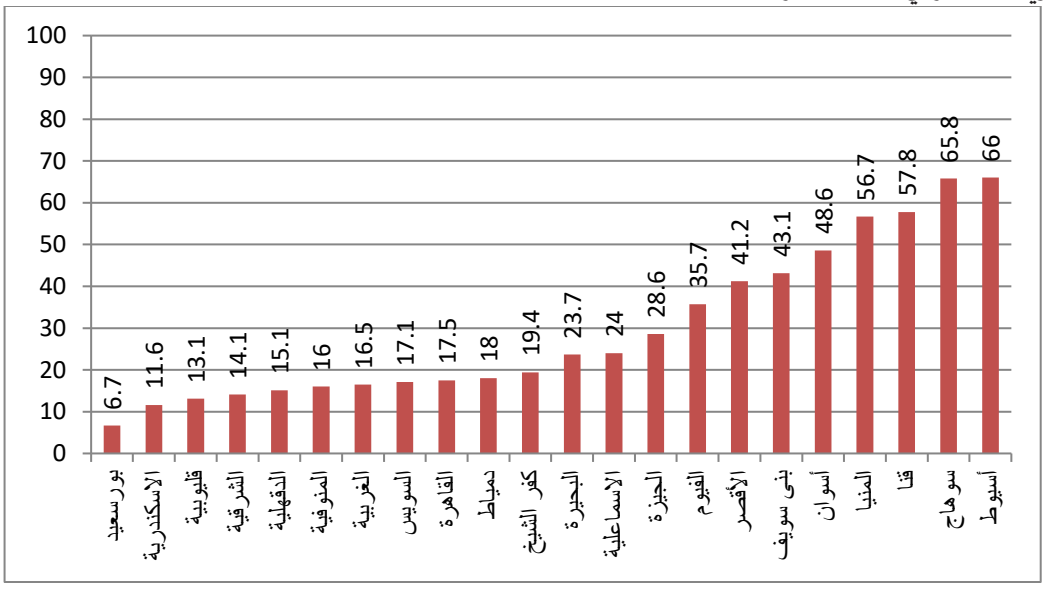

المصدر:جهاز التعبئة العامة والإحصاء

شكل(2) نسبة الفقراء في محافظات مصر عام 2016/2015

يبين شكل(2) أن نسبة الفقراء تصل إلى أعلى مستوياتها في محافظتي أسيوط وسوهاج حيث بلغت 66%، ثم تأتى محافظة قنا بنسبة 58%، بينما تصل نسبة الفقراء إلى أقل مستوياتها في محافظتي بورسعيد والإسكندرية، قد بلغت نسبة الفقراء في محافظة القاهرة 18%. ويجب التأكيد على أن سياسات تخفيض الفقر تختلف باختلاف المحافظة أو المنطقة موضع الاهتمام (Fujii, 2017) .

السمات الأساسية للفقراء في مصر من حيث التعليم ومدى توافر الخدمات العامة:

يوضح شكل(3) نسبة الفقراء وفقاً للحالة التعليمية، وقد بلغت نسبة الفقراء بين الأميين حوالى 40% مقابل 7% لمن حصل على الشهادة الجامعية عام 2015، ويعتبر انخفاض مستوى التعليم هو أكثر العوامل ارتباطًا بزيادة نسب الفقر في مصر، حيث تتناقص مؤشرات الفقر كلما ارتفع مستوى التعليم.

وعند دراسة خصائص الظروف السكنية للأسرة، نجد أن نحو 97.3% من أسر الحضر متصلون بالشبكة العامة للمياه مقابل 89.2% في الريف، وحوالى89.8% من أسر الحضر متصلون بالشبكة العامة للصرف الصحي مقابل 30% فقط في الريف.

رابعًا - مقاييس التفاوت في توزيع الدخل

يشير الجدول (4) إلى أن أقل 20% من الأفراد استهلاكاً يحصلون على8.57% من إجمالي الاستهلاك في الحضر10.7% من إجمالي الاستهلاك في الريف عام 2011/2010، بينما يحصل أغنى 20% من المجتمع على 42.78% من إجمالي الاستهلاك في الحضر و35.4% من إجمالي الاستهلاك في الريف. كما يشير نفس الجدول إلى أن أقل 20% من الأفراد استهلاكًا يحصلون على9.23% من إجمالي الاستهلاك في الحضر مقابل 10.51% من إجمالي الاستهلاك في الريف عام 2016/2015، بينما يحصل أغنى 20% من المجتمع على 41.27% من إجمالي الاستهلاك في الحضر مقابل 35.5% من إجمالي الاستهلاك في الريف بذلك نجد أن الشرائح العليا من المجتمع تحصل على نصيب أكبر من الاستهلاك في الحضر عنه في الريف.

تبين الأشكال (3)، و(4)، و(5) منحنيات لورنز (Lorenz Curve)[*3] للأعوام 2011/2010، 2013/2012، 2016/2015، ونلاحظ انطباق منحنى لورنز في كل من الريف والحضر في الشريحة الأولى (أقل

جدول رقم (4)
نسبة استهلاك الفرد في الريف والحضر وفقاً لشرائح الإنفاق الخمسية

النسبة المئوية للأفراد	نسبة استهلاك الفئة إلى إجمالي الاستهلاك الحضر	نسبة استهلاك الفئة إلى إجمالي الاستهلاك الريف	النسبة التراكمية للإنفاق (الحضر)	النسبة التراكمية للإنفاق (الريف)
2011/2010				
أقل من 20%	%8.57	%10.7	8.57	10.7
من 20% إلى أقل من 40%	%12.21	%14.4	20.78	25.1
من 40% إلى أقل من 60%	%15.66	%17.6	36.45	42.7
من 60% إلى أقل من 80%	%20.77	%21.8	57.22	64.6
من 80% إلى أقل من 100%	%42.78	%35.4	100	100
معامل جيني	في الريف 0.24		في الحضر 0.34	
2013/2012				
أقل من 20%	8.87	10.68	8.9	10.68
من 20% إلى أقل من 40%	12.43	14.83	21.40	25.51
من 40% إلى أقل من 60%	15.83	17.98	37.30	43.49
من 60% إلى أقل من 80%	20.73	22.01	58.03	65.5
من 80% إلى أقل من 100%	41.42	34.48	100	100
معامل جيني	في الريف 0.24		في الحضر 0.33	
2016/2015				
أقل من 20%	9.23	10.51	9.23	10.51
من 20% إلى أقل من 40%	12.76	14.43	21.99	24.94
من 40% إلى أقل من 60%	15.96	17.65	37.55	42.59
من 60% إلى أقل من 80%	20.79	21.92	58.74	64.51
من 80% إلى أقل من 100%	41.27	35.50	100	100
معامل جيني	في الريف 0.25		في الحضر 0.31	

المصدر: جهاز التعبئة العامة والإحصاء

3 *تقيس التفاوت في توزيع الدخل، وهو يدل على أي مدى يبتعد توزيع الدخل بين الأفراد في مجتمع ما عن خط المساواة فهو يقيس المنطقة الموجودة بين منحنى لورنز وخط المساواة، وقيمته تتغير بين الصفر (تعني هذه القيمة أن كل الأفراد لها نفس الدخول) أي المساواة الكاملة في توزيع الدخول، والقيمة واحد (التي تعني عدم المساواة الكاملة)، كلما كان منحنى لورنز مقعرًا إلى أسفل دل ذلك على عدم تجانس مستويات الإنفاق (عبد الكريم، وهيبة؛ على، 2010)

20% من الأفراد استهلاكًا) خلال أعوام الدراسة 2011/2010، 2013/2012، 2016/2015، بينما يكاد ينطبق منحنى لورنز للريف والحضر في الشريحة الثانية (من 20% إلى أقل من 40%) عام 2016/2015 مما يعنى انطباق نمط توزيع الإنفاق بين الريف والحضر في هذه الشريحة. وبدءًا من الشريحة الثالثة نلاحظ ارتفاع عدم المساواة في مستويات المعيشة في الحضر مقارنة بالريف، على الرغم من أن متوسط نصيب الأسرة من الإنفاق/الاستهلاك في الريف أقل منه في الحضر إلا أن مستويات الأنفاق/ الاستهلاك في الريف أكثر تجانسًا.

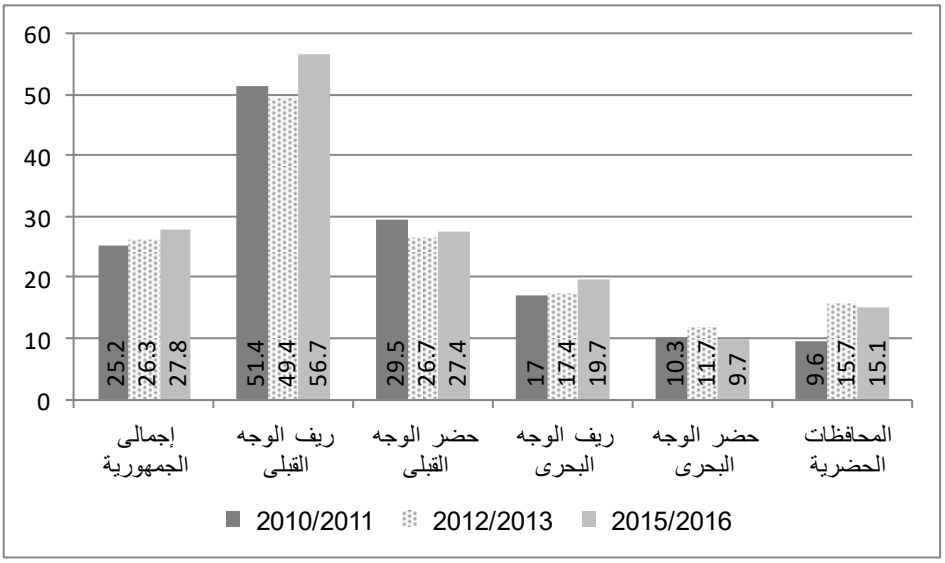

المصدر:جهاز التعبئة العامة والإحصاء

شكل(3) نسبة الفقراء وفقاً للحالة التعليمية خلال الفترة (2016/2015-2013/2012)

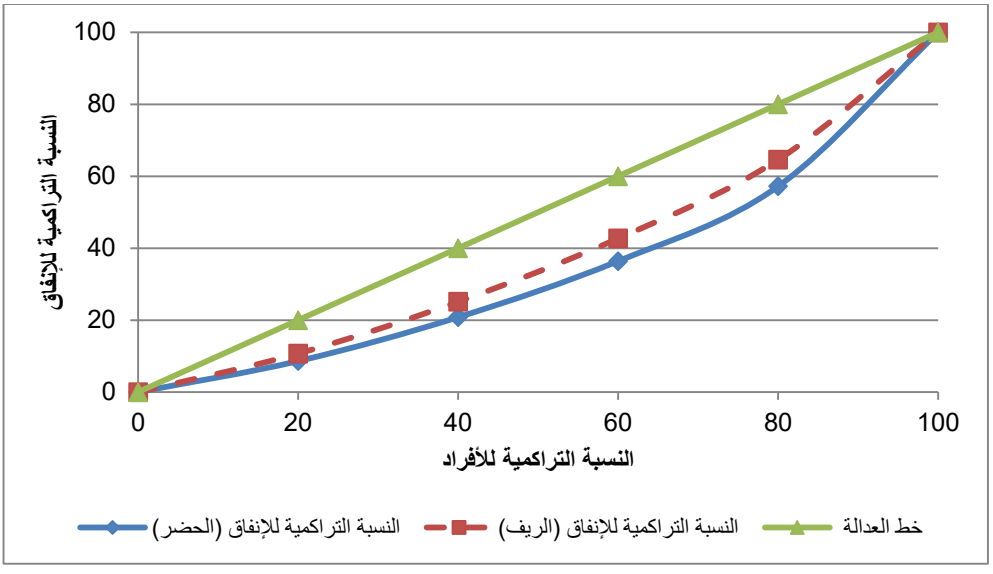

شكل (3) منحنى لورنز لعام 2011/2010

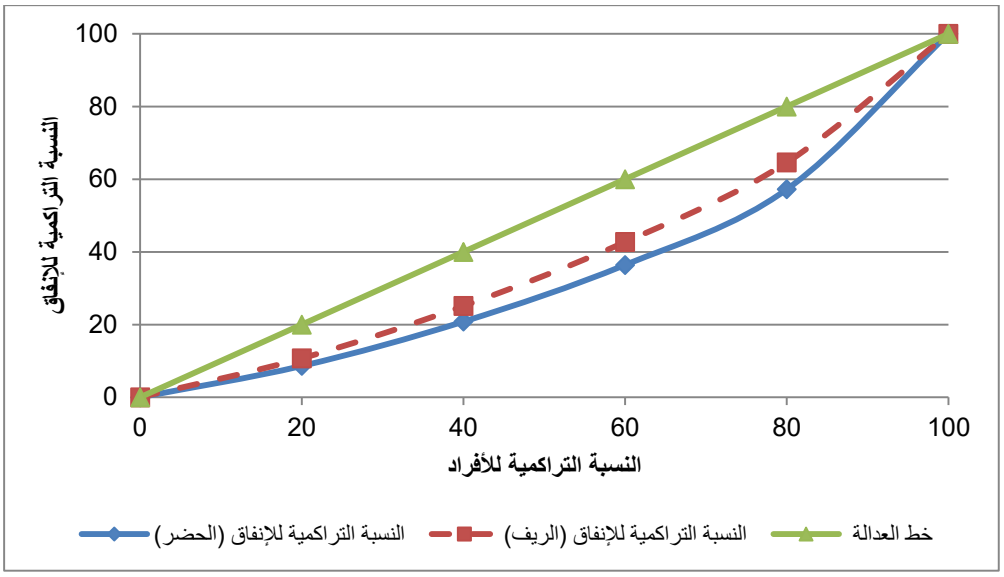

شكل (4) منحنى لورنز لعام 2012 /2013

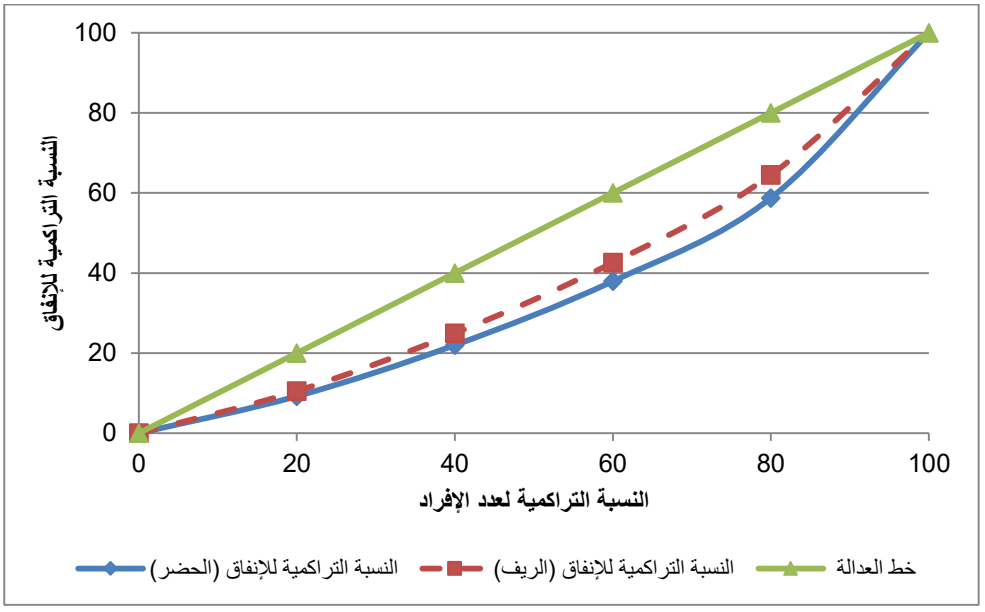

المصدر:جدول(4)

شكل(5)منحنى لورنز لعام 2016/2015

كما يعتبر معامل جيني[*4] من أكثر الطرق المستعملة في قياس التفاوت في توزيع الدخل، ويؤكد معامل جيني نفس نتائج منحنى لورنز، حيث يبين الجدول (4) الشكل (3) ارتفاع عدم المساواة في مستويات المعيشة في الحضر مقارنة

4 معامل جيني هو مؤشر يعبر عن عدالة توزيع الإنفاق /الاستهلاك الكلى للسكان وكلما أقترب معامل جيني من الصفر، دل ذلك على تجانس مستويات الإنفاق /الاستهلاك وكلما اقترب من الواحد الصحيح دل ذلك على التفاوت الكبير في مستويات الإنفاق. ولحساب معامل جيني تم استخدام الصيغة التالية:

$$G = 1 - \left(\frac{1}{10000} \sum_{i=1}^{n} W_i (S_i + S_{i-1}) \right)$$

حيث إن: - G: ترمز لمعامل جيني. - Si: ترمز إلى المتجمع الصاعد (التراكمي) للنسب المئوية للإنفاق المقابل للفئة i..

Si-1: هي المتجمع الصاعد (التراكمي) نفسه بالنسبة للفئة السابقة i.

Wi: هي النسبة المئوية نفسها لعدد الأسر في الفئة n i.: عدد الفئات.

بالريف، ولكن نلاحظ انخفاض معامل جيني في الحضر خلال أعوام الدراسة 2011/2010، 2013/2012، 2016/2015 حتى تصل قيمته إلى 0.31 عام 2016/2015 (هو مستوى يقع ضمن فئة التوزيع الطبيعي لعدالة التوزيع) ولكن هناك استقرار في قيمة معامل جيني خلال فترة الدراسة.

خامسًا - نتائج النموذج

اختبار الاستقرارية

تم استخدام اختبار جذر الوحدة Test Unit Root Test of Wtationary للتحقق من استقرار السلاسل الزمنية موضع الدراسة ومن أهم الاختبارات التي تندرج تحته اختبار «ديكي– فولر الموسع» Aug-Dickey & Fuller, Mented Dickey Fuller (ADF) (Chatfield, 2016), (Gujarati, 2003)(1979 ويبين جدول (5) أن بعض المتغيرات متكاملة من الرتبة I(0) والبعض الأخر متكامل من الرتبة I(1)، ومن ثم يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود (Frimpong & Oteng-Abayie, 2006).

جدول رقم (5)
نتائج اختبار ديكي – فولر الموسع (ADF)

المتغير	المستوى		الفرق الأول		القرار
	ثابت	ثابت و اتجاه	ثابت	ثابت و اتجاه	
lnGINI	*2.8623-	***4.5406-			I(0)
Ln TR	0.2937-	0.6540-	**3.4985-	*3.4286-	I(1)
Ln INF	1.8235-	1.9297-	***5.8517-	***6.1654-	I(1)
Ln G	**3.0614-	3.0485-			I(0)
Ln GCF	2.9361-	3.1995-	***4.8829-	***4.7151-	I(1)
Ln GDP	***3.8145-	**3.7243-			I(0)
Ln POP	2.9247-	3.0929-	***4.7304-	***6.4398-	I(1)
Ln UNEMP	1.6865-	2.0877-	***4.6560-	***4.5757-	I(1)

*معنوية عند10%، **معنوية عند5%،***معنوية عند 1%

اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج (ARDL)

تم تحديد طول فترات الإبطاء الموزعة للنموذج من خلال معيار Akaike Information Criterion (AIC) ومعيار Schwartz Information Criterion (SC) ومعيار هانان وكوين Hannan & Quinn (HQ) حيث يتم اختيار طول الفترة التي تدني قيمة هذه المعايير. وقد وجدنا أن الفترة الملائمة هي فترة واحدة (lag= 1). ثم تقدير النموذج موضع الدراسة ARDL-UECM ونتائج التقدير موضحة في جدول (6)

وينبغي التأكد من جودة النموذج، ويتم ذلك بإجراء الاختبارات التشخصية Diagnostic Tests (Islam, 2017; Chaudhry; Imran, 2013) وكانت النتائج كالتالي:

1- يشير اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test للارتباط التسلسلي بين البواقي إلى خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي.
2- تشير نتائج White Heteroskedasticity Test إلى تجانس حد الخطأ للنموذج.
3- يشير اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي Autoregressive Conditional

جدول رقم (6)
تقدير نتائج نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد(ARDL-UECM)

المتغير	القيمة المقدرة للمعلمات	**4.945	F Statistic
الحد الثابت	*9.40795	0.891	R^2
$h\ GINI_{t-1}$	***1.36980-	0.711	Adjusted R^2
$h\ R_{t-1}$	0.17969-		
$h\ INF_{t-1}$	**0.30669-	2.4691	Jarque-Bera
$h\ G_{t-1}$	**6.5878-	3.307	Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test
$h\ GCF_{t-1}$	**0.99846	0.7922	Heteroskedasticity Test:White
$h\ GDP_{t-1}$	**0.34489	0.0483	Heteroskedasticity Test:ARCH
$h\ POP_{t-1}$	*2.10359	2.100	Ramsey RESET Test
$h\ UNEMP_{t-1}$	0.16869		
$\Delta h\ R$	0.52433-		
$\Delta h\ INF$	*0.14444		
$\Delta\Delta\Delta h\ G$	2.88056		
$\Delta h\ GCF$	**0.82625-		
$\Delta h\ GDP$	**0.20862-		
$\Delta h\ POP$	**2.28826-		
$\Delta h\ UNEMP$	0.422795-		

*معنوية عند10%، **معنوية عند5%،***معنوية عند 1%

Heteroscedasticity (ARCH) إلى عدم رفض فرضية العدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائى Homoscedasticity في النموذج المقدر.

4- ويشير اختبار Heteroskedasticity Test: White بأن هناك تجانس لحد خطأ النموذج.

5- يشير اختبار التوزيع الطبيعي لأخطاء العشوائية Jarque Bera إلى عدم رفض الفرضية القائلة بأن الأخطاء العشوائية موزعة توزيعاً طبيعيا في النموذج محل التقدير.

6- يشير اختبار Ramsey RESET Test مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي، حيث أكدت نتائج الاختبار صحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج المستخدم.

وتشير قيمة معامل التحديد ($Adjusted\ R^2$) إلى ارتفاع القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة موضع الدراسة (71%). كما تشير قيمة إحصائية اختبار F إلى جودة النموذج المقدر ككل من الناحية الإحصائية. ويوضح الجدول (7) نتائج حساب إحصائية (F)، حيث جاءت قيمة (F) أكبر من قيمة الحد العلوي للقيم الحرجة في النموذج، والقيم الحرجة تم الحصول عليها من الجداول التي أقترحها (Pesaran et al., 2001، وتؤكد النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج.

جدول رقم (7)
اختبار منهجية الحدود
لوجود علاقة طويلة الأجل

	F Statistic	الاحتمال
	**4.847	0.0148
القيم الحرجة	الحد الأعلى	الحد الأدنى
عند مستوى معنوية 1%	3.45	2.38
عند مستوى معنوية 5%	3.83	2.69
عند مستوى معنوية10%	4.63	3.34

*معنوية عند10%، **معنوية عند5%،***معنوية عند 1%

جدول رقم (8)
تقدير معلمات النموذج
في الأجل القصير والطويل

المتغير	المعلمات المقدرة في الأجل القصير	المعلمات المقدرة في الأجل الطويل
Ln TR	0.52433-	*0.13118-
Ln INF	*0.14444	**0.22389-
Ln G	2.88056	**4.80939-
Ln GCF	**0.82625-	**0.72890
Ln GDP	**0.20862-	**0.25178
Ln POP	**2.28826-	**1.53568
Ln UNEMP	0.422795-	0.12315

*معنوية عند10%، **معنوية عند5%،***معنوية عند 1%

ويوضح جدول (8) أهم محددات التفاوت في توزيع الدخل في الأجل القصير والطويل، حيث تؤكد نتائج النموذج المقدر أن زيادة معدلات التضخم، النمو السكاني، والبطالة تزيد من التفاوت في توزيع الدخل، ورفع نسب الفقر في مصر، كما تؤكد وجود علاقة طردية بين الناتج المحلى الإجمالي ومعامل جيني في الأجل الطويل وهذا يتفق مع نتائج (Satti et al., 2015)(Tiwari; Shahbaz; Islam, 2013) (Bigsten & Levin, 2000) (Vacaflores, 2017)(Frank, 2009) وبالتالي ثمار النمو الاقتصادي توزع في اتجاه فئة محددة ولم تنعكس على أغلب الطبقات الفقيرة متدنية الدخل. وهذا يعنى عدم انطباق نظرية كوزنتس (Kuznets,1955) التي توضح أن التفاوت في توزيع الدخل يزداد في المراحل الأولى للنمو إلا إنه يميل للانخفاض في للمراحل اللاحقة ويأخذ منحنى كوزنتس حرف (U) بصورة معكوسة (Bigsten & Levin, 2000; Cheng & Zhen, 2017).

ومن ناحية أخرى تؤدى زيادة الانفتاح التجاري إلى تقليل التفاوت في توزيع الدخل وخفض نسب الفقر، فعند زيادة الانفتاح بنسبة 1%، يؤدى ذلك إلى تقليل التفاوت في توزيع الدخل بنسبة 0.524% في الأجل القصير،0.131% في الأجل الطويل (لكن هذه العلاقة غير معنوية). وهذا يتفق مع نتائج (Satti et al., 2015)(Jaumotte et al., 2013) (Chaudhry; Imran, 2013)(Santos-Paulino, 2012)(Blau, 2017)

كما تبين نتائج النموذج المقدر قصور السياسة المالية في علاج التفاوت في توزيع الدخل في الأجل القصير. أما في الأجل الطويل فتكون العلاقة عكسية معنوية فعند زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة 1%، يؤدى ذلك إلى انخفاض معامل جيني بنسبة4.81%. وهذا يتفق مع نتائج (Gerson, 1998؛ الأمم المتحدة، 2012) وهذا يعنى أن السياسة المالية تسهم في تحسين العدالة بين الأسر، وتستهدف الأسر الأكثر فقرًا بما يقلل التفاوت في توزيع الدخل ويخفض نسب الفقر في الأجل الطويل.

بينما يؤدى زيادة التكوين الرأسمالي إلى تقليل التفاوت في توزيع الدخل في الأجل القصير وهذا يتفق مع نتائج (Chaudhry; Imran, 2013). أما في الأجل الطويل فتكون العلاقة طردية، حيث أن زيادة التكوين الرأسمالي يؤثر سلبيًا على العمالة ومعدل التوظيف وبالتالي تؤدى إلى زيادة التفاوت في توزيع الدخل، ومن ثم زيادة نسب الفقر.

النتائج والتوصيات

يهدف البحث إلى دراسة وتحليل التغيرات في نمط الإنفاق الاستهلاكي في الريف والحضر من خلال مقارنة الإنفاق والاستهلاك خلال الفترة (2011/2010-2013/2012-2016/2015). وتقدير مؤشرات الفقر في الريف والحضر في مصر بالاعتماد على منحيات لورنز. كما تبرز أهمية الدراسة في تحليل توزيع الدخل باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة.

فعند دراسة وتحليل التغيرات في نمط الإنفاق الاستهلاكي، وجدنا أن أعلى نسبة إنفاق للأسرة في كل من الريف والحضر على مجموعة الطعام والشراب، يليه الإنفاق على المسكن ومستلزماته ثم الإنفاق على الخدمات والرعاية الصحية وأقل نسبة إنفاق على الثقافة والترفيه يليه نسبة الإنفاق على الاتصالات. في حين ترتفع نسبة الإنفاق على الدخان، الملابس والأقمشة والأثاث والتجهيزات بالريف عن الحضر وبالعكس فقد ارتفعت نسبة الإنفاق على باقي بنود الإنفاق بالحضر عن الريف مثل نسبة الإنفاق على المسكن ومستلزماته والانتقالات والنقل والاتصالات والتعليم والثقافة الترفيه والمطاعم الفنادق.

كما نلاحظ اختلاف نمط استهلاك السلع الغذائية في كل من الريف والحضر، حيث يرتفع استهلاك كل الألبان والجبن والبيض، الأسماك، والفاكهة بالحضر مقارنة بالريف، بينما يرتفع استهلاك الخضر والحبوب والزيوت في الريف عن الحضر. ويرتفع استهلاك اللحوم في كل من الريف والحضر وتحتل المرتبة الأولى في استهلاك السلع الغذائية.

وبالنسبة لمؤشرات الفقر نجد أن نسبة الفقراء (السكان تحت خط الفقر) على مستوى الجمهورية بلغت 25.2% عام 2011/2010، وارتفعت إلى 26.3% عام 2013/2012 مقابل 27.8% عام 2016/2015. وشهدت الفترة زيادة في نسبة الفقر المدقع، حيث بلغت 4.8% عام 2011/2010، واستمرت في الانخفاض عام 2013/2012 لكن عاودت الارتفاع عام 2016/2015 لتصل إلى 5.3% من السكان. وهذا يعنى أن نحو 5.3% من الأفراد يقل إنفاقهم السنوي عن 3900 جنيه ولا يستطيعون الحصول على متطلباتهم الأساسية الدنيا من الغذاء، كما أن هناك نحو 27.8% من الأفراد عام 2016/2015 يقل إجمالي إنفاقهم السنوي عن 5800 جنيه ولا يستطيعون الحصول على متطلباتهم الأساسية الدنيا من السلع الغذائية وغير الغذائية. وانخفضت قيمة فجوة الفقر من 5.6% عام 2011/2010 إلى 3% عام 2016/2015.

أما بالنسبة لتوزيع نسبة الفقراء وفقاً لأقاليم الجمهورية نجد حوالى 57% من سكان ريف الوجه القبلي لا يستطيعون الوفاء باحتياجهم الأساسية مقابل 19.7% بريف الوجه البحري، 27.4% في حضر الوجه القبلي عام 2016/2015. وشهد حضر وريف الوجه القبلي وريف الوجه البحري ارتفاعاً في مستويات الفقر عامي 2013/2012، 2016/2015، بينما شهدت المحافظات الحضرية وحضر الوجه البحري انخفاضاً في مستويات الفقر في نفس الفترة. وتصل نسبة الفقراء إلى أعلى مستوياتها في محافظتي أسيوط وسوهاج حيث بلغت 66%، ثم تأتى محافظة قنا بنسبة 58%، بينما تصل نسبة الفقراء إلى أقل مستوياتها في محافظتي بورسعيد والإسكندرية، قد بلغت نسبة الفقراء في محافظة القاهرة 18%. وعند قياس التفاوت في توزيع الدخل لاحظنا ارتفاع عدم المساواة في مستويات المعيشة في الحضر مقارنة بالريف، على الرغم من أن متوسط نصيب الأسرة من الإنفاق/الاستهلاك في الريف أقل منه في الحضر إلا أن مستويات الأنفاق/ الاستهلاك في الريف أكثر تجانساً.

كما اهتم البحث بدراسة محددات التفاوت في توزيع الدخل والكشف عن وجود تكامل مشترك باستخدام منهج الحدود بين معامل جيني و أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة وكانت نتائج الدراسة كالآتي:

- وجود علاقة عكسية بين الانفتاح التجاري ومعامل جيني في كل من الأجل القصير والطويل.
- وجود علاقة طردية معنوية في الأجل القصير بين معدل التضخم والتفاوت في توزيع الدخل.
- وجود علاقة طردية غير معنوية في الأجل القصير بين الإنفاق الحكومي والتفاوت في توزيع الدخل وهذا يعنى قصور السياسة المالية لعلاج التفاوت في توزيع الدخل في الأجل القصير. أما في الأجل الطويل فتكون العلاقة عكسية معنوية وهذا يعنى أن السياسة المالية في الأجل الطويل تسهم في تقليل التفاوت في توزيع الدخل، وخفض نسب الفقر.

- زيادة التكوين الرأسمالي يؤدى إلى تقليل التفاوت في توزيع الدخل في الأجل القصير. أما في الأجل الطويل فتكون العلاقة طردية، حيث أن زيادة التكوين الرأسمالي يؤثر سلبياً على العمالة ومعدل التوظيف وبالتالي تؤدى إلى زيادة التفاوت في توزيع الدخل.
- وجود علاقة عكسية معنوية في الأجل القصير بين الناتج المحلى الإجمالي ومعامل جيني. أما في الأجل الطويل فتكون العلاقة طردية، وبالتالي ثمار النمو الاقتصادي توزع في اتجاه فئة محددة ولم تنعكس على أغلب الطبقات الفقيرة متدنية الدخل. وهذا يعنى عدم انطباق نظرية كوزنتس (Kuznets,1955) التي توضح أن التفاوت في توزيع الدخل يزداد في المراحل الأولى للنمو إلا إنه يميل للانخفاض في للمراحل اللاحقة ويأخذ منحنى كوزنتس حرف (U) بصورة معكوسة.
- وجود علاقة طردية معنوية في الأجل الطويل بين معدل النمو السكاني والتفاوت في توزيع الدخل.
- وجود علاقة طردية في الأجل الطويل بين معدل البطالة والتفاوت في توزيع الدخل ولكن هذه العلاقة غير معنوية.

التوصيات

- تعزيز القدرة على حفز وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية القادرة على توليد فرص عمل جديدة، ويتطلب ذلك الحد من الإجراءات البيروقراطية، وتغيير قوانين الاستثمار.
- اتباع سياسات الاستهداف الجغرافي والتي تقوم على أساس زيادة الاستثمار بمنطقة معينة تعانى الفقر، كالريف في صعيد مصر.
- دعم وتفعيل دور الصناديق الاجتماعية التي تهدف إلى تأهيل الأسر الفقيرة للمساهمة في العملية الإنتاجية (Broeck, G. Maertens, M, 2017)
- الاهتمام بمنظومة التعليم والتدريب الهادفة إلى تأهيل القوى العاملة خاصة في الأنشطة الاقتصادية التي يمكن أن تستقطب المزيد من القوى العاملة، وتعزيز دور مؤسسات التدريب المهني وزيادة كفاءتها وإنتاجيتها لتتلاءم مع متطلبات سوق العمل.(Baker & Gadgil, 2017)(توفيق،2015)
- الاهتمام بالمناطق الريفية حيث أن الريف أكثر تعرضًا للفقر من المناطق الحضرية وتحسين الخدمات المقدمة إلى تلك المناطق (Gakuru; Mathenge, 2012; Liu, Zhou, 2017; Luca, Marcello, 2016; Thorat et al., 2017).
- النمو الاقتصادي وحده غير كافي لتقليل حدة الفقر، فالتركيز على النمو الاقتصادي وتجاهل اتساع نطاق الفقر في الدخل قد يؤدى إلى ضعف الاستقرار الاجتماعي والسياسي، لذا يجب تفعيل دور الدولة لإعادة توزيع الدخل في صالح الفئات والشرائح الفقيرة، بالإضافة إلى تفعيل دور المؤسسات غير الحكومية والمؤسسات الخيرية في تمويل شبكات الأمان الاجتماعي.
- خفض معدلات النمو السكاني التي لها دور بالغ في تآكل جهد الحكمة في النهوض بمستوى التنمية الاقتصادية في مصر.
- تقديم برامج لتنمية المشروعات الصغيرة بحيث تقوم هذا البرامج بتمويل المشروعات الصغيرة من خلال تقديم القروض الميسرة للصناعات الصغيرة عن طريق التعاقد مع البنوك وفروعها بالإضافة إلى توسيع وتطوير هذه المشاريع وتقديم خدمات المعونة الفنية (Donou-Adonsou; Sylwester, 2016; Rewilak, 2017).

ومن ثم تشتمل سياسات وإستراتيجيات الإقلال من الفقر على مجموعة السياسات السعرية (كما في حالة السياسات التي تقدم دعماً مباشرًا للسلع الغذائية)، ومجموعة سياسات الدخول (كما في حالة التحويلات العينية والنقدية)، ومجموعة سياسات الأجور وسوق العمل (كما في حالة تحديد الأجور الدنيا وتوفير مجالات التدريب) ومجموعة سياسات الإنتاج (كما في حالة تحديد أسعار الصرف وأسعار الفائدة والسياسات الائتمانية والإصلاح الزراعي). بالإضافة إلى تتضافر السياسات المالية والنقدية للحد من التضخم والبطالة.

المراجع

أولًا - مراجع باللغة العربية:

- أحمد، إيمان. (2007). «التفاوت بين محافظات مصر في عدالة توزيع الدخل و مستويات الفقر»، ***المؤتمر العلمي الثامن للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية :الفقر والمؤسسات والتنمية في الوطن العربي***، القاهرة: الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية.
- أسامة، شيماء. (2014). «الفقر ومستوى التنمية البشرية في الدول العربية»، ***الملتقى الدولي حل تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة***، جامعة الجزائر.
- الأمم المتحدة. (2012). «تقرير التجارة والتنمية»، ***مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية***، الأمم المتحدة.
- الجهاز المركزي للتعبة العامة الإحصاء، بحوث الدخل والإنفاق والاستهلاك، أعداد متفرقة.
- بن جلول، خالد . (2015). «محددات الفقر في الجزائر باستعمال نموذج VAR خلال الفترة (1980- 2014)»، ***مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية***. المجلد (1)، العدد(1)، 41-60.
- توفيق، زينب. (2015). «عدالة توزيع الدخل والنمو الاقتصادي: الحالة المصرية نموذجًا»، ***بحوث اقتصادية عربية***، العدد69-70.
- عبد الزهرة، على؛ وعبد اللطيف حسن. (2013). «تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتياً وتوزيع الإبطاء «(ARDL)، ***العلوم الاقتصادية***، المجلد التاسع، العدد الرابع والثلاثون.
- عبد الكريم، البشير؛ وسراج هيبة. (2013). «تحليل العلاقة بين توزيع الدخل، النمو الاقتصادي والفقر في الدول العربية»، ***مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا***، العدد (11)
- على، يونس. (2010). «تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك»، *مجلة التجارة والاقتصاد*، العدد(83).
- عياد، هشام. (2017). «العلاقة السببية بين معدل الفقر: اللامساواة والنمو الاقتصادي باستعمال منهجية-Toda Yamamoto"، ***مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية***، المجلد الثاني، العدد7.
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. (2006). ***دراسة الفقر وخصائص الفقراء في مصر في إطار مسح العقد الاجتماعي مصر2005***. القاهرة.
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. (2010). ***أوضاع الفقراء في مصر***، العدد 39.

ثانيًا- مراجع باللغة الإنجليزية

- Abu Hatab, A. and Nsabinmana, A. (2016). "A Dynamic Analysis of Egyptian Orange Exports To Russia A Co-Integration Analysis", ***Agricultural Economic Review,*** 17 (2), 38-54.
- Al-Mulali, U.; Solarin, S. A. and Ozturk I. (2016). "Investing The Presence of Environmental Kuznets Cruve Hypothesis in Kenya: An Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Approach", ***Natural Hazard,*** Springer, (80), pp. 1729-1747.
- Albanesi, S. (2007). "Inflation and Inequality", ***Journal of Monetary Economics***. 54, (4)pp. 1088-1114.
- Alkire, S.; Roche J. and Vaz, A. (2017). "Changes Over Time in Multidimensional Poverty: Methodology and Results for 34 Countries", ***World Development***, Vol. 94, pp. 232–249.
- Baker, J. and Gadgil, G. (2017). ***Expanding Opportunities for the Urban Poor, East Asia and Pacific Cities***, International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank.
- Bigsten, A. and Levin, J. (2000). ***Growth, Income Distribution, and Poverty: A Review***, Working Paper in Economics No. 32, Department of Economics, Göteborg University.
- Blau B. M. (2017). "Income Inequality, Poverty and the Liquidity of Stock Markets", ***Journal of Development Economics***, (130), pp.113-126.

- Broeck, G. and Maertens, M. (2017). "Moving Up or Moving Out? Insights into Rural Development and Poverty Reduction in Senegal", ***World Development***, Vol. 99, pp. 95—109.
- Chatfield, C. (2016). ***The Analysis of Time Series: An Introduction***. 6th ed. London: CRC Press, Boca Raton.
- Chaudhry, I. and Imran, F. (2013). "Does Trade Liberalization reduce Poverty and Inequality? Empirical Evidence from Pakistan", ***Pakistan Journal of Commerce and Social Sciences***, Vol. 7 (3), 569-587.
- Cheng , W. and Zhen, W. (2017). "Understating The Kuznets Process: An Empirical Investigation of Income Inequality In China 1978-2011", ***Social Indicators Research***. (134), pp. 631-650.
- Das. (2012). "Structural Dynamics, Growth and Regional Inequality: Incidence of Industrial Development in India", ***32nd General Conference of The International Association for Research in Income and Wealth***, Boston USA.
- Dickey, D. A. and W. A. Fuller. (1979). "Distribution of the Estimators for Autoregressive Time Series with a Unit Root," ***Journal of the American Statistical Association,*** 74, PP. 427-431.
- Dickey, D. A. and W. A. Fuller. (1981). "Likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series with a Unit Root", ***Econometrica***, Vol. 49, No. 4, pp. 1057-1059.
- Donou-Adonsou F. and Sylwester K. (2016). "Financial Development and Poveerty Reduction in Developing Countries: New Evidence from Banks and Mirco Finace Institution", ***Review of Development Finance***, (6), pp. 82-90.
- Engle, R. F. and Granger, C. W. J. (1987). "Co-integration and Error Correction: Representation, Estimation and Testing", ***Econometrica,*** 55, 251—276.
- Essama-Nssah, B. (2005). ***Simulating the Poverty Impact of Macroeconomic Shocks and Policies***, World Bank Policy Research Working Paper, 3788, The World Bank, Washington, D.C.
- Foster, J. et. al., (2013). ***A Unified Approach to Measuring Poverty and Inequality: Theory and Practice***, The World Bank, Washington, D.C.
- Frank, M. W. (2009). "Inequality and Growth in the United States: Evidence From A New State: Level Panel of Income Inequality Measures", ***Economic Inquiry***, Vol. 47, No.1, pp.55-68.
- Frimpong, J. and Oteng-Abayie. (2006). ***Bounds Testing Approach: An Examination of Foreign Direct Investment, Trade and Growth Relationships***, Munich Personal RePEc Archive (MPRA), Paper No. 352.
- Fujii T. (2017). ***Dynamic Poverty Decomposition Analysis: An Application to the Philippines World Development***, (100), pp. 69-84.
- Gakuru R. and Mathenge N. (2012). ***Poverty, Growth and Income Distribution in Kenya: A SAM Perspective***, AGRODEP Working Paper 0001, IFPRI.
- Gerson. (1998). ***Poverty Income Distribution and Economic Policy in Philippines***, IMF Working paper (WP/98/20)
- Gujarati, D. N. (2003). ***Basic Econometrics***. 4th ed. New York, NY: McGraw-Hill, Inc.
- Ho-Chuan, WenShwo Fang and Stephen M. Miller. (2013). The Effect of Growth Volatility on Income Inequality.
- Iceland, J. and Hernandez, E. (2017). "Understanding Trends in cConcentrated Poverty: 1980-2014", ***Social Science Research***, (62), pp. 75-95.
- Idenyi O. S. et. al., (2017). "Capilal Market Indicators and Economic Growth in Nigeria: ARDL Model", ***Asian Journal of Economic Business and Accounting***, 2, (3), pp.1-17.
- Islam, M. R. (2017). "Income Inequality and Economic Growth Nexus in Japan: A Multivariate Analysis", ***Ritsumeikan Economic Review***, Vol. 65, No. 4, pp. 37-54.
- Jaumotte, F.; Lall, S. and Ch. Papageorgiou, C. (2013). "Rising Income Inequality: Technology, or Trade and fFinancial Globalization?" ***IMF Economic Review***, 61, 2, pp. 271-309.

- Johansen, S. (1988). "Statistical Analysis of Cointegration Vectors", ***Journal of Economic Dynamics and Control***, North-Holland, 12, pp. 231-254.
- Kattumannil, S. K. (2014). ***Class of Estimators: A Unifying Tool towards The Estimation of Gini Index and Its Variant***, Technical Report RM 707, Department of Statistics and Probability Michigan State University.
- Kheir-El-Din, H. and El-Laithy H. (2006). ***An Assessment of Growth, Distribution and Poverty in Egypt: 1990/91-2004/05***, Working Paper No. 115, The Egyptian Center of Economic Study.
- Liu, Y. ; Liu, J. and Zhou, Y. (2017). **"**Spatio-temporal Patterns of Rural Poverty in China and Targeted Poverty Alleviation Strategies", ***Journal of Rural Studies***, No. 52, pp. 66-75.
- Luca B. and Marcello, D. R. (2016). "Adoption of Rural Development Policies in Rural Areas of Italy: between Family and Farm Strategy", ***Agricultural Ecoomics Review***, Vol. 17, No. 2.
- Naiya, I. and Manap T. A. (2013). "Structural Transformation, Poverty and Inequality in Nigeria: An ARDL Bound Testing Technique" ***International Journal of Economics and Finance***; Vol. 5, No. 4, pp. 141-152.
- Naiya, Ismaeel I. and Turkhan Abdul Manap. (2013). Structural Transformation, Poverty and Inequality in Nigeria: An ARDL Bound Testing Technique", ***International Journal of Economics and Finance***; Vol. 5, No. 4.
- Neaime S. and Gaysset I. (2017). ***Financial Inclusion and Stability in MENA: Evidence From Poverty and Inequality***, Finance Research Letters ***xxx (xxxx) xxx–xxx***, pp.1-8.
- Nkoro, Emeka and Aham Kelvin. (2016). "Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Conitegration Technique: Application and Interpration", ***Journal of Statistic and Econometric Method***, Vol. 5, No. 4, pp. 63-91.
- Pasha, A. (2017). "Regional Perspectives on the Multidimensional Poverty Index", ***World Development***, Vol. 94, pp. 268–285.
- Pesaran, M. H.; Shin, Y. and Smith, R. P. (1999). "Pooled Mean Group Estimation of Dynamic Heterogeneous Panels", ***Journal of the American Statistical Association***, 94, pp. 621-634.
- Pesaran, M. H.; Y. Shin and R. J. Smith. (2001). "Bounds Testing Approaches to The Analysis of Level Relations "***Journal of Applied Econometrtic***, Vol. 16, No.3, pp. 289-326.
- Rao, B. B. (2016). ***Cointegration: For the Applied Economist***. New York, NY: Springer.
- Rewilak, J. (2017). "The Role of Financial Development in Poverty Reduction", ***Review of Development Finance***, 3 (6), pp. 1-8.
- Santos-Paulino A. U. (2012). ***Trade, Income Distribution and Poverty In Developing Countries: A Survey***, UNCTAD, United Nations, No. 207
- Satti, S. et al. (2015). ***Dynamics of Income Inequality, Finance and Trade in Kazakhstan: Empirical Evidence from a New Transition Economy with Policy Prescriptions***, Monash Business-Economics, Department of Economics Discussion Paper, 36/15.
- Thorat, A. et al. (2017). "Escaping and Falling into Poverty in India Today", ***World Development***, Vol. 93, pp. 413–426.
- Tiwari, A. K.; Shahbaz, M. and Islam F. (2013).» Does Financial Development Increase Rural-urban Income Inequality? Cointegration Analysis in the Case of Indian Economy", ***International Journal of Social Economics***, Vol. 40, No. 2, pp.151-168.
- Vacaflores D. E. (2017). "Are Remittances Helping Lower Poverty and Inequality Levels in Latin America?",***The Quarterly Review of Economics and Finance***, 2 (6), pp.1-12.
- World Bank. (2000). ***World Development Report 2000/2001: Attacking Poverty***, Oxford University Press, Oxford.
- WWW.World Bank data.org. (world development indicators).

الملحق الإحصائي

جدول (1) قيم متغيرات نموذج الدراسة

السنوات	معدل البطالة	معدل نمو السكان	نسبة إجمالي التكوين الرأسمالي من الناتج المحلى الإجمالي	نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلى الإجمالي	معدل التضخم	نسبة الصادرات والواردات إلى الناتج المحلى الإجمالي كمؤشر (Proxy) للانفتاح التجارى	معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي	معامل جيني
1990	0.09	0.024788	0.288128	1.126657	0.167564	0.527609	0.057017	0.34
1991	0.096	0.023075	0.211696	1.079801	0.197485	0.636113	0.010788	0.45
1992	0.09	0.021605	0.194824	1.025162	0.136374	0.593098	0.04432	0.32
1993	0.109	0.020445	0.198454	1.042526	0.120898	0.559278	0.029008	0.37
1994	0.11	0.019717	0.206286	1.054857	0.081542	0.506286	0.039732	0.37
1995	0.113	0.019312	0.201471	1.051471	0.157422	0.502451	0.046425	0.38
1996	0.09	0.018953	0.181343	1.05449	0.071871	0.469486	0.049887	0.35
1997	0.084	0.018579	0.17563	1.060549	0.046256	0.437382	0.054911	0.39
1998	0.0803	0.018378	0.215031	1.09499	0.038726	0.419276	0.040364	0.38
1999	0.0795	0.018362	0.21619	1.082575	0.030795	0.383615	0.061055	0.34
2000	0.09	0.01847	0.195531	1.066157	0.026838	0.390179	0.05368	0.36
2001	0.0926	0.01872	0.182604	1.048509	0.022698	0.398104	0.035353	0.45
2002	0.1001	0.018958	0.179995	1.043547	0.027372	0.409871	0.023705	0.44
2003	0.11	0.018992	0.168862	1.025868	0.045078	0.461796	0.031923	0.37
2004	0.103	0.018746	0.16938	1.0136	0.112706	0.578199	0.040899	0.32
2005	0.112	0.018353	0.179759	1.022656	0.048694	0.629526	0.04479	0.32
2006	0.1049	0.017826	0.187308	1.016189	0.076445	0.615185	0.068539	0.34
2007	0.088	0.01748	0.208512	1.045784	0.09319	0.650779	0.070903	0.44
2008	0.087	0.017654	0.223897	1.055946	0.183168	0.716806	0.071576	0.31
2009	0.0938	0.018495	0.191902	1.066398	0.117635	0.565534	0.046738	0.31
2010	0.0898	0.019723	0.195011	1.052379	0.112652	0.479364	0.051451	0.31
2011	0.12	0.021058	0.171031	1.041208	0.100539	0.452556	0.017796	0.31
2012	0.1267	0.022057	0.160268	1.079178	0.071182	0.407118	0.022156	0.31
2013	0.1321	0.022455	0.14212	1.063373	0.094216	0.40373	0.021855	0.3
2014	0.1317	0.022081	0.136432	1.084319	0.101458	0.369202	0.029159	0.3
2015	0.1284	0.021183	0.142886	1.084783	0.103575	0.348459	0.04372	0.29
2016	0.12014	0.020168	0.150463	1.093343	0.138146	0.300336	0.042977	0.28

المصادر: زينب توفيق،2015، عدالة توزيع الدخل والنمو الاقتصادي: الحالة المصرية نموذجاً، بحوث اقتصادية عربية، العدد 69-70.

- www.World Bank data.org, (world development indicators)

Determinants of Income Inequality in Egypt Using the Autoregressive Distributed Lags Model

"Comparison Study between Rural and Urban Areas"

Dr. Hanan Mahmoud Sayed Agbo
Lecturer - Economics Department
Faculty of Economics and Political Sciences
Cairo University, Egypt

Abstract

The issue of poverty alleviation for the poor and low income is one of the most important issues in the decision maker's agenda, achieving this goal requires a mix of country-specific growth and distribution policies. Therefore, the study aims to analyze the changes in the pattern of consumption expenditure in Egyptian rural and urban areas, and estimate the indicators of poverty and income inequality. In addition to analyzing the determinants of income inequality using the Autoregressive Distributed Lags Model (ARDL).

In the study we analyzed changes in the pattern of consumption expenditure in Egyptian rural and urban areas, we found that the highest expenditure of households in both rural and urban areas is on the food and drink group, followed by expenditure on housing and its necessities, expenditure on services and health care and the lowest expenditure on cultural activities and entertainment. The consumption of food commodities in both rural and urban areas is also different. Consumption of milk, cheese, eggs, fish and fruit is higher in urban areas compared to rural areas, while consumption of vegetables, grains and oils in rural areas is higher than that of urban areas. Consumption of meat in both rural and urban areas is highest in food consumption.

The study also examined the determinants of inequality in income distribution using the methodology of the boundary between the Gini coefficient and the main macroeconomic variables using the Autoregressive Distributed Lags Model (ARDL) methodology. The results of the study were as follows:

- There is an inverse relationship between trade openness and Gini coefficient in both the short and long terms.
- There is a significant positive relationship in the short term between the rate of inflation and income inequality.
- There is a significant indirect relationship in the short term between government expenditure and income inequality. This means the lack of fiscal policy to decrease income inequality in short-run. In the long run, the relationship is morally reversible. This means that long-term fiscal policy contributes to improving equity among households and targeting poorer families, thus reducing income inequality.
- Increasing capital formation leads to a reduction in income inequality in the short term. In the long term, the relationship is positive, as the increase in capital formation negatively affects employment and consequently leads to increased inequality in income distribution.
- There is a significant inverse relationship in the short term between GDP and Gini coefficient. However, in the long run, the relationship is positive. Thus, the fruits of economic growth are distributed in the direction of a specific category. This means the non-applicability of Kuznets' theory (1955), which shows that the income inequality increases in the early stages of growth, but tends to decline in the later stages and the Kuznets curve takes the reverse U shape.
- There is a significant long-term correlation between the rate of population growth and income inequality.
- There is a positive relationship in the long term between unemployment rate and income inequality, but this relationship is not significant.

***Keywords**: Poverty, Inequality of Income Distribution, GINI Coefficient, Autoregressive Distributed Lags Model (ARDL), Unrestricted Error Correction Model (UECM),*